القانون الدولي وقضايا الإنفصال والحدود في إفريقيا

د. الدرديري محمد أحمد

هذه هي ترجمتي لعنوان دراسة د. الدرديري محمد أحمد التي نال بها درجة الدكتوراه من جامعة ليستر والتي تم طباعتها في كتاب من مطبعة جامعة كمبردج ، وأن تخرج الدراسة من مطبعة جامعة كمبردج شهادة إضافية بنوعية الدراسة وامتيازها وتقوم الدراسة على نقض فرضية قدسية الحدود الإفريقية التي أكدها مؤتمر القمة الإفريقية في القاهرة عام 1964 وركز في فاتحة الدراسة على حصول المستعمرات الاسبانية في أمريكا الجنوبية على استقلالها وأن القانون الدولي لم يشفع باستيفاء يد اسبانيا بحق الحياة الحيازة الجاري ونظرية الفراغ والارض المشاع.

وحينما ناقش قضية القانون الدولي ، ليته كان قد نظر إلى كيف تم تأسيس ووضع لبنات القانون الدولي – الذي تكامل مع مشروع الدولة القومية وليدة معاهدة ويست فاليا 1638 ، وليته كذلك ناقش صلة القانون الدولي بالفقه الإسلامي – لأنه حينما تعرض للأسس التي قامت عليها الدول المغربية كوراثة للدولة العلوية ، ورؤية المغرب لموريتانيا والصحراء الغربية كإمتداد للكيان المغربي ، تنبع من فكرة البيعة أو الولاء ، حيث كان لقادة القبائل وشيوخها وأهل الشوكة بيعة تابعية وولاء للسلطة المغربية، وكان يمكن أن يسجل إضافة للقانون الدولي بإبراز فكرة البيعة وهي سابقة لفكرة تقرير المصير وليدة الحربين العالميتين الأولي والثانية.

وأشار الباحث في بحثه إلى رفض الأمم المتحدة لقيام بريطانيا بعزل بعض جزر موريشيص ، عن الأرض الأم ، لإقامة قواعد عسكرية – وليته قارن ذلك بالإستفتاء الذي أقامته فرنسا في جزيرة انجوات لتجعلها جزء من الجمهورية الفرنسية وتحرم جمهورية جزر القمر من جزء أصيل من أراضيها.

كان من المتوقع أن يقوم الباحث بتعريف المباديء والمصطلحات الرومانية اللاتينية الواردة في الدراسة كحق الحياة الجاري والفراغ القانوني والأرض المشاع ، وكان يمكن أن يربط ذلك بما حدث للدولة العثمانية وسايكس بيكو وحدودها وقيام الدولة اليهودية ، لأن ذلك كان سيجلي الموضوع أكثر بدلا من الاقتصار على تجربة أمريكا / الأسبانية – وهنا لابد من الإشارة غلى أن مباديء حقوق الإنسان إلى وقت قريب كانت محصورة في مملكة الرجل الابيض ، وأن شعارات الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة فقط للفرنسيين داخل فرنسا وأنظر كيف تعاملت مع غير الفرنسي في ثورة المليون شهيد ومع سكان المستعمرات الإفريقية .

لعلي احاكم الدراسة من مفهوم السياسة وهي دراسة قانونية صرفة تتحدي القانون الدولي في أخذه بمبدأ الحيازة الجارية – ومع إن للدراسة إطار زماني ، إلا ليته عرج على قضايا السودان مثل حلايب وأبياي وأنفصال جنوب السودان بتحليل عمق في إطار القانون الدولي ، ولم يقتصر فقط على منظور القانون الدولي لقضايا الحدود والإنفصال الموروثة من التجربة الإستعمارية ، لقد كان في إفريقيا في فترة ما قبل الاستعمارة عشرة آلاف كيان صهرها الاستعمار في أربعين كيانا حتى السودان الحالي ، كان قبل الدولة التركية الخديوية المتمصرة عدة كيانات ، دارفور والفونج وتقلي والمسبعات ومدن ذات وضعية خاصة كسواكن بالإضافة إلى مشيخات شبه مستقلة .

لعل هذه الدراسة هي أول دراسة قانونية تناقش قضايا الحدود من وجهة نظر القانون الدولي ، من سوداني ، وعرف المجتمع الأكاديمي السوداني ، دراسات تناولت قضايا الحدود من وجهة نظر سياسية وتاريخية ، كدراسة د. محاسن حاج الصافي عن قضايا الحدود والقومية الصومالية ودراسات د. البخاري الجعلي ود. فيصل عبدالرحمن على طه الذي هو من المتخصصين في هذا المجال والقانون الدولي ، ولكن استطاع د.الدرديري عن جدارة واستحقاق الغوص في جذور القانون الدولي وترتيباته بشأن قضايا الحدود وكذلك إضاءات محكمة العدل الدولية في قضايا الحدود بين الدول الإفريقية ، حالة النيجر / بوركينا فاسو ، وإثيوبيا ، إريتريا وغيرها ، والدرديري افاد من تجاربه ، فقد قاد وفد السودان لمحكمة لاهاي في أمر أبياي كما جمع بين المعرفة والدبلوماسية .

لعل ما ينقص هذه الدراسة ترجمتها للعربية وإن فعل ذلك ، فإنه يقوم بأسداء خدمة للدراسات الإفريقية والقانونية حتى لا تصبح الدراسة فقط في نادي الملمين باللغة الإنجليزية.

والسلام.

أ.د. حسن مكي محمد أحمد